تقرير

شوقي عشقوتي
lionbars@hotmail.com

إنطلاقاً من ترتيب البيت الداخلي ونظام إقليمي جديد السعودية ترسم سياسة خارجيّة جديدة

يحسب للسعودية التقاطها اللحظة التاريخية في تبدل موازين القوى العالمية. وبدافع حاجتها الدائمة الى حماية خارجية، كانت تترصد كوة في جدار الازمات الاقليمية - الدولية كي تستغلها في تحصين نفسها بازاء تحديات منظورة واخرى مستورة

ولي العهد السعودي الامير محمد بن سلمان.

كل تلك الخيبات دفعت القيادة السعودية الى قراءة دقيقة للمرحلة الراهنة وللتحولات المترافقة معها اقليميا ودوليا، وايضا لواقع تحالفاتها، واحتساب الارباح والخسائر بميزان جديد وبعقل براغماتي.

ثمة تغيرات في ما يخص السياسة الخارجية السعودية التي شهدت تحولات عديدة على مدار العامين الاخيرين. يبدو الامر كما لو ان ثمة مراجعة واعادة تقييم لهذه السياسة وذلك حسب قاعدة المكاسب والخسائر، وبشكل بدت معه هذه السياسة اكثر انفتاحا وبراغماتية واقل جمودا وتصادمية. فمن انهاء الازمة الخليجية مع قطر اوائل عام 2021، الى التقارب المفاجئ مع ايران اوائل اذار الماضي وتسريع وتيرة اعادة العلاقات مع طهران، مرورا بالتهدئة ووقف الحرب في اليمن، الى التحرك الاخير بتطبيع العلاقات مع نظام بشار الاسد واعادة دمجه في المنظومة العربية، فضلا عن تحولات العلاقة مع القوى الكبرى كاميركا والصين وروسيا، تبدو السعودية كما لو انها تعيد تعريف دوائر حركتها وتأثيرها الخارجي بشكل مغاير عما كانت عليه طيلة العقود الماضية.

لعل السؤال الذي تطرحه هذه التغيرات يتعلق باسبابها ودوافعها، وعما اذا كانت بالفعل تحولات جوهرية واستراتيجية، ام انها مجرد تغيرات تكتيكية موقتة؟

ابرز هذه الدوافع:

- الانتهاء من عملية ترتيب البيت الداخلي في المملكة حيث نجح ولي العهد السعودي الامير محمد بن سلمان في اعادة رسم خرائط السلطة والنفوذ داخليا بشكل يمنحه حرية الحركة خارجيا، وبما يسمح له اعادة رسم دوائر الحركة والتاثير بما يحقق مصالح بلاده اقليميا ودوليا، وبما يتماشى مع رؤيته لهذه المصالح.
- تطبيق النموذج التنموي النهضوي الذي تسعى اليه وانجازه داخليا والمتمثل في رؤية 2030 التي تركز على عملية تنويع الاسس الاقتصادية للمملكة، بعيدا عن النفط، والتمدد في مجالات تنموية وانتاجية اخرى خصوصا في المجالات التكنولوجية والرقمية. وهي عملية اشبه باعادة بناء الدولة والمجتمع السعودي على اسس غير تقليدية للمرة الاولى منذ نحو قرن. هذا النموذج التنموي يتطلب سياسة خارجية اكثر عقلانية وحكمة تساعد على تحقيقه، وليس العكس، وهو ما يعني عدم الدخول في مغامرات خارجية غير محسوبة قد يكون لها تأثير سلبي على فرص نجاح هذا النموذج.
- القيام، اقليميا ودوليا، بدور اقتصادي وجيوسياسي، في سياق رؤية 2030 واحتلال مكانة اقليمية ودولية فاعلة ومؤثرة. وهذا يتطلب اعادة ترتيب العلاقات مع الجوار ومع القوى الدولية.
- السعي الى ان تصبح وجهة استثمارية واقتصادية عالمية، خصوصا وانها تتمتع بامكانات اقتصادية ومالية كبيرة يمكن توظيفها لخدمة سياستها واجندتها الخارجية، وهو ما يعني الانفتاح على العالم الخارجي وتقليل الاحتقان والتوتر في علاقاتها الخارجية.
- محاولة ملء الفراغ العربي في كثير من الملفات، خصوصا في ظل ضعف وانسحاب مراكز القوى في العالم العربي التي كانت مؤثرة وفاعلة خلال العقود الماضية، والمنشغلة بكثير من قضاياها ومشاكلها الداخلية. هناك شعور لدى صناع الرأي والفكر في السعودية بأن المشروع الخارجي للمملكة ليس فقط مشروعا اقليميا، بل دوليا ايضا، وذلك نظرا الى حجمها ووزنها الاقتصادي والمالي في سوق النفط العالمية.
- الدافع الاهم، ايجاد مخرج سريع وسهل من حرب اليمن التي صارت تشكل استنزافا لثرواتها، وتعارضا مع اهدافها التنموية التي رسمتها في رؤيتها الاقتصادية. التطبيع السعودي - الايراني، والسعودي - السوري، صبّا في اتجاه التهدئة التي تعمل المملكة على بلورتها انطلاقا من الملف اليمني. فالسعودية بادرت الى التفاهم مع الحوثيين مدفوعة باحتياجها لحماية منشاتها النفطية وبناها التحتية واستثماراتها السياحية، وفقا لمعادلة انهاء العمليات العسكرية العابرة للحدود مقابل التطبيع مع ايران. تتزامن هذه التحولات مع اعادة نظر في خارطة التحالفات الاستراتيجية للمملكة اقليميا ودوليا، ويمكن رصد 3 مؤشرات اساسية:

-1 المؤشر الاول هو التحرر من القوالب الجامدة للتحالفات العربية التي سيطرت طيلة العقدين الماضيين، سواء ما بين ممانعين ومعتدلين او ما بين معتدلين وراديكاليين. ولعل هذا جزء من حالة السيولة الاقليمية التي تتداخل فيها الملفات والمصالح والاجندات بشكل لم يحدث منذ عقود. لذلك لم تعد هناك صداقة او تحالفات دائمة او عداوة كاملة في التعاطي مع الحلفاء والخصوم في المنطقة.

> **السعودية تنتهج سياسة اكثر انفتاحا وبراغماتية واقل جمودا وتصادمية**

-2 المؤشر الثاني هو محاولة السعودية اعادة رسم علاقتها بالقوى الدولية خاصة الولايات المتحدة والصين وروسيا ايضا، بشكل يبتعد من المنطق الحدي في التعاطي معها على طريقة اما هذا او ذاك. صحيح ان ثمة علاقة استراتيجية تمتد لعقود بين واشنطن والرياض، الا ان هذه العلاقة تأثرت كثيرا بشكل سلبي خلال العامين الاخيرين. كما انها ليست، ويجب الا تكون، مانعا في ان تتحرك المملكة بقدر من الحرية في تحديد ونسج علاقاتها بالاقطاب الدولية الاخرى بما يحقق مصالحها الاستراتيجية. ولعل ما يساعد الرياض على ذلك هو حالة الاستقطاب والتنافس الدولي بين بكين وواشنطن من جهة، وحالة الصراع السياسي والعسكري بين واشنطن وموسكو الذي تجسده الحرب الطاحنة في اوكرانيا من جهة اخرى. ولعل هذا من اهم الدوافع ◄

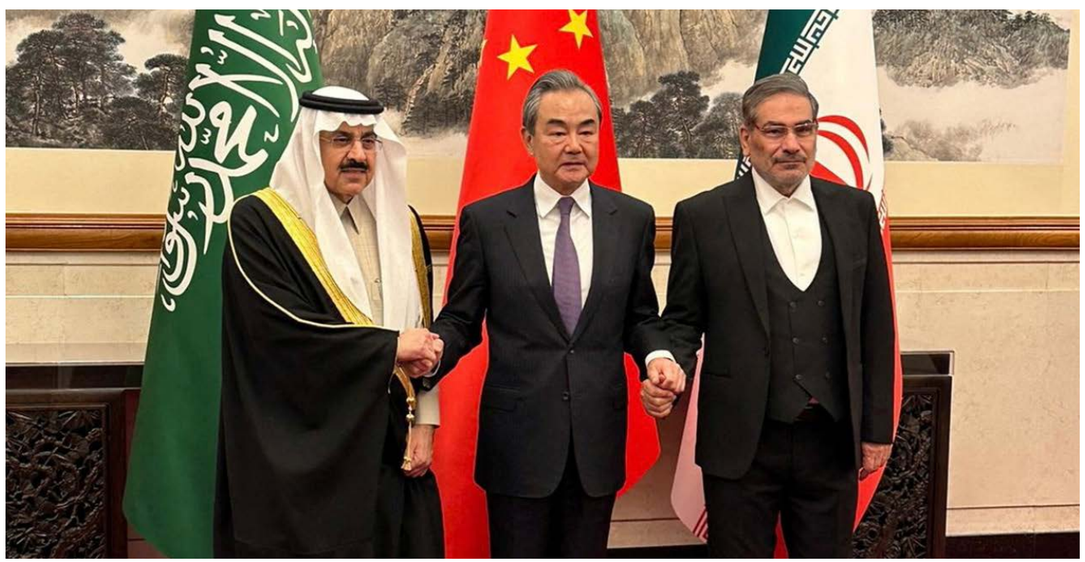

الاتفاق الايراني ـ السعودي برعاية صينية.

ولي العهد السعودي يستقبل الرئيس السوري بشار الاسد.

◄ التي تفسر التحولات التي تشهدها السياسة الخارجية للسعودية على مدار العامين الاخيرين.

-3 المؤشر الثالث، سعي المملكة كي تكون حاضرة في خارطة الفعل ودوائر التاثير الاقليمية والدولية. اقليميا، تبدو السعودية منخرطة في اكثر من ملف سياسي وجيواستراتيجي كالملف السوداني والسوري واليمني واللبناني والعراقي وغيرها، مع اختلاف اشكال ودرجات هذا الانخراط. ولكنه في النهاية يعكس سعيا واضحا للوجود والتاثير وعدم الانكفاء على الداخل. اما دوليا، فمن الواضح ان المملكة تسعى كي يكون لها دور عالمي، سواء فيما يتعلق بصناعة وانتاج النفط وتحديد توجهات وتحركات اسواقه العالمية، او فيما يتعلق بالاستثمارات المتنوعة والمتعددة في المجالات التكنولوجية والتنموية بمختلف اشكالها، وبما يجعل المملكة جزءا اصيلا من خريطة الاستثمارات العالمية.

في ظل الخيبات المتلاحقة، في المنطقة

> **الديبلوماسية السعودية توصلت الى صياغة دقيقة لمشروع التحول الى قوة اقليمية ناعمة**

خصوصا، كانت القيادة السعودية تؤسس لخطة بديلة. مجموعة توجهات تبلورت تباعا ورسميا الى انعطافة شاملة، ابتداء من اعلان الاتفاق السعودي ـ الايراني في 10 اذار 2023، في وقت كانت تتوطد العلاقات الروسية - السعودية في مجال النفط (اوبك+)، وعبر عقد صفقات اسلحة متطورة بين موسكو والرياض. كانت تترسخ اكثر فاكثر، ايضا، العلاقات السعودية - الصينية (التي توجت بزيارة احتفالية وصاخبة للرئيس الصيني الى الرياض في اواخر السنة الماضية)، مما مكن من ان تكون بكين هي عراب الاتفاق السعودي - الايراني.

لا شك في ان اسبابا اخرى تركت بصمة جدية على مجمل المشهد الدولي، اهمها انكفاء واشنطن في الشرق الاوسط، وانسحابها الذليل من افغانستان. هذا الى عجزها عن منع او مواجهة التدخل الروسي في سوريا في ايلول عام 2016. كذلك في تراجع دورها الدولي على المستوى الاستراتيجي، في الحقول الامنية والعسكرية والاقتصادية. في المقابل، كانت تتبلور ملامح نظام عالمي جديد متعدد القطب على حساب تفرد اميركي بدأ منذ انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991، واستمر في الانفراد بالهيمنة حوالى عقدين من الزمن. يضاف الى ذلك ما يعانيه الوضع الداخلي الاميركي من انقسامات على مستوى تداول السلطة، واقتصادي عبر تلاحق الازمات الكبيرة منذ عام 2008 الى الانهيارات المصرفية.

والنتيجة ان الديبلوماسية السعودية توصلت الى صياغة دقيقة لمشروع التحول الى قوة اقليمية ناعمة وازنة، تسعى من خلالها الى اعادة ترتيب اولوياتها وتنظيم مصالحها وفق مناخ السلم لا مناخ الحرب، والواضح ان القيادة السعودية قد رسمت استراتيجية من 3 دوائر: الاولى قريبة وتضم اليمن والسودان مع تقديم الملف اليمني على ما سواه، والاتجاه المتوقع ان تستمر اللقاءات السعودية مع حكومة صنعاء ويستمر التفاوض مع ابقاء على الهدنة ريثما يتم انجاز صيغة ترضي الجميع. الثانية دائرة متوسطة تشمل دول الخليج العربية ومعظم الدول العربية وعلى راسها العراق وسوريا لتخفيف ما تسميه النفوذ الايراني. الثالثة هي الدائرة الواسعة التي يبدو ان السعودية ستتعاطى مع الدول المجاورة كزعيمة قطب تضع فيه ايران.